

## أنطوان شلحت\*

### الهبة الشعبية الفلسطينية تعلن موت "الوضع القائم" في ظل الاحتلال الإسرائيلي

لم يختلف الإسرائيليون في الآونة الأخيرة على شيء مثلما اختلفوا على رؤيتهم إلى الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية التي تفجرت في أوائل تشرين الأول / أكتوبر الفائت، بدءاً بتسميتها، وانتهاءً بوسائل مواجهتها أو التعامل معها، مروراً بأسبابها ودوافعها المباشرة وغاياتها القريبة والبعيدة.

وبالتزامن مع كتابة هذا التقرير (أوائل كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥)، يمكننا أن نشير إلى أن أهم جانب لهذا الاختلاف تمثل في وجود تباين في المواقف بين الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الأمنية التي تضم وزارة الدفاع والجيش وجهاز الأمن العام ("الشاباك")، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد دوافع الهبة وطريقة التعامل معها.

فمنذ اندلاع الهبة يكرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وأقطاب حكومته أن سببها يعود إلى رفض الفلسطينيين "وجود إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي مهما تكن حدودها"، ويؤكد الأول أن "العنصر الذي انضم إلى هذا الرفض الآن هو التطرف الإسلامي" الذي يضرب أماكن متعددة في العالم "حيث لا توجد مستوطنات أو أراضٍ متنازع عليها" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٣٠/١١/٢٠١٥).

وبكلمات الكاتب الفرنسي اليميني المتصهين هنري برنارد ليفي، فإن "ثمة شكاً كبيراً في أن يكون مصطلح الانتفاضة هو المصطلح الملائم كي يُطلق على أعمال تشبه الجهاد العالمي الذي تشكل إسرائيل أحد أهدافه"، كما كتب في جريدة "الجمائير جورنال" التي تصدر بلغة "البيديش" في الولايات المتحدة، في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥.

ويتبين كذلك من التصريحات الأخيرة التي أدلى بها نتنياهو بهذا الشأن (خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٣٠/١١/٢٠١٥) أنه متمسك بقرار إعلان أن الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي في إسرائيل (برئاسة الشيخ رائد صلاح) غير قانونية، والذي يعني أن أي شخص ينضم إلى هذه الحركة منذ تاريخ اتخاذ القرار (١٧/١١/٢٠١٥) فصاعداً، أو يقدم لها خدمات، يُعتبر مخالفاً للقانون، وربما يعاقب بالسجن. وبموازاة ذلك، يتبين أن رئيس الحكومة ينوي الدفع قدماً بإجراءات لسّ مشروع

\* كاتب وباحث فلسطيني.

القانون الذي يعرّف إسرائيل بأنها "دولة قومية للشعب اليهودي".

قبل تصريحات نتنياهو هذه، وفي نطاق إبراز التباين في المواقف بين الحكومة والمؤسسة الأمنية، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي ("أمان")، اللواء هيرتسي هليفي، إن سبب عمليات الطعن والدهس التي ينفذها الفلسطينيون في الوقت الحالي يعود إلى اليأس والإحباط في صفوفهم، وإلى شعورهم بعدم وجود شيء يخسرونه، وخصوصاً لدى جيل الشباب. وجاءت أقوال هليفي هذه خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية في ١١/٢٠١٥، وهي أقوال أكدتها لصحيفة "هآرتس" عدة مصادر شاركت في هذا الاجتماع.

وأشار هليفي أيضاً إلى أن الشباب الفلسطيني غاضب ويائس، والشبان الذين نفذوا العمليات شعروا، في معظمهم، بأنه ليس لديهم ما يخسرونه، وشدد على أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع التأثير في هؤلاء الشباب بسبب فجوة قائمة وأخذة في التعمق بين هذه السلطة والجيل الشاب من الفلسطينيين. وقال هليفي إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وأجهزته الأمنية يبذلان جهوداً كبيرة لمنع تنفيذ عمليات ضد إسرائيل، لكنه في الوقت عينه أكد أن الوضع القائم في المناطق المحتلة، ومشاهدة أشرطة فيديو لعمليات تُرتكب ضد إسرائيل، يشجعان الشباب على تنفيذ مزيد منها.

ورأت تحليلات إسرائيلية متطابقة أن أقوال رئيس شعبة "أمان" تناقض المواقف التي يعرب عنها رئيس الحكومة منذ بدء هذه العمليات، ويؤكد فيها أكثر من أي شيء آخر، أن الدافع الحقيقي لقيام الفلسطينيين بارتكاب عمليات "إرهابية" ضد إسرائيل هو رغبتهم في إبادتها، وليس اليأس أو انعدام أي حل سياسي في الأفق. كما أن هليفي تجاهل أي ذكر لـ "التحريض الفلسطيني" كسبب مباشر لهذه العمليات، خلافاً لما يحرص رئيس الحكومة على تأكيده وتكراره وهو أن حملة التحريض والأكاذيب الفلسطينية هي التي أدت إلى موجة العمليات "الإرهابية" الحالية (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٣/١١/٢٠١٥).

وفي قراءة محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "معاريف" يوسي ميلمان، فإنه لم يسبق أن كان هناك فجوة كبيرة بهذا القدر بين القيادة السياسية والقيادة الأمنية التابعة لها في فهم الواقع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذه الفجوة إن لم تكن في الفهم فبالأكد هي في الوسائل التي يجب اتخاذها من أجل "إحلال الهدوء" ("معاريف"، ٢٦/١١/٢٠١٥).

وعلى ذكر يوسي ميلمان، ربما يتعين علينا أن نشير إلى أنه كان من أوائل المحللين الإسرائيليين الذين كشفوا النقاب عن أن القيادة العليا للجيش ورؤساء جهاز "الشاباك" نقلوا تقديراتهم إلى المستوى السياسي، ويقصد رئيس الحكومة ووزير الدفاع والمجلس الوزاري السياسي - الأمني المصغر، والتي أكدوا فيها أنه في ظل غياب عملية سياسية، فإن من الممكن أن يحدث انفجار في المناطق المحتلة.

وقبل اندلاع الهبة بأسبوعين، كتب ميلمان مقالة بعنوان "سياسة قصيرة النظر وكثير من اليأس: موت الوضع القائم في المناطق (المحتلة)"، لكن رئيس الحكومة ووزير الدفاع والحكومة، المتمسكين بأيديولوجيتهم ونظرتهم، والذين هم أسرى سياسيون في يد اليمين المتطرف والمستوطنين، رفضوا تغيير هذا التوجه ولو بمقدار قليل (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ١٦/١٠/٢٠١٥).

قبل هذا المحلل اقترح كبير المحللين السياسيين في صحيفة "يديعوت أحرونوت" ناحوم برنياع تسمية الولد باسمه: "انتفاضة الثالثة"، ونبه إلى أن الحكومة تحاول الامتناع من استخدام هذا الاسم، لأن الاعتراف بذلك سيكون دليلاً على فشلها في ضمان أمن مواطنيها، وأشار إلى أنه انطلاقاً من المنطق ذاته امتنعت الحكومة من اعتبار المعركة في غزة في صيف سنة ٢٠١٤ حرباً بكل معنى

الكلمة، وأصرت على تسميتها عملية "الجرف الصامد"، موقّرة بذلك على نفسها أيضاً دفع تعويضات أكبر إلى المدنيين الذين تضرروا اقتصادياً من القتال ("يديعوت أحرونوت"، ٣/١١/٢٠١٥). وتحوز هذه التحليلات تأييد مختصين في شؤون الأمن القومي، مثلما يدل على ذلك مقالة كتبها الباحثان في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب كوبي ميخائيل وأودي ديكل، وشدّدا فيها على أن إسرائيل لم تفتن في الأعوام الأخيرة إلى ضرورة تجهيز ما سَمّياه "صندوق أدوات جديد" ملائم لهذه المرحلة. وأضافا أنه بحكم غياب أدوات جديدة، ونظراً إلى عدم وجود رد ملائم على المشكلة الاستراتيجية، فإنه لوحظ عودة إلى استخدام صندوق الأدوات القديم. ويوجد في إسرائيل مَنْ يدفع في اتجاه إعادة استخدام خطط عملية (مثل "عملية السور الواقي" في سنة ٢٠٠٢) جرت بلورتها رداً على وضع مختلف تماماً، ومن شأن استخدامها أن يكون صفقة خاسرة. كما أن الضغط الذي يمارس على المستوى السياسي وعلى أجهزة الأمن من أجل القيام بعمل ما، بمعنى اعتماد نشاط حازم يغير قواعد اللعبة، من شأنه أن يضر برجاحة التقدير لدى المستوى السياسي، ويزعزع ضبط النفس والرد المسؤول اللذين اعتمدا حتى الآن، ويجزّ إلى تبني منطق نشاط لا يتلاءم مع جوهر الهبة الحالية (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٣/١٢/٢٠١٥).

### "مفاجأة القدس" ودور فلسطيني ٤٨

في سياق معظم التحليلات الإسرائيلية لدوافع الهبة الحالية، يُشار إلى أن المشاركين في عمليات المقاومة ليسوا، في أغلبيتهم، جزءاً من بنية تحتية منظمة، وإنما "شبان مستقلون يخرجون من منازلهم لطعن يهود أو لداهسهم"، أو "لرشق الحجارة على سيارات المستوطنين". كما يُشار إلى أن ما يدفعهم إلى التحرك سببان مباشران:

الأول، اتهامات الحركة الإسلامية في إسرائيل (الجناح الشمالي) والسلطة الفلسطينية بأن إسرائيل تعمل على تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف؛

الثاني، الغضب بسبب جريمة مقتل عائلة دوابشة في قرية دوما بالقرب من نابلس في آب / أغسطس ٢٠١٥، والتي لم يُعتقل مرتكبوها اليهود (فقط في ٣/١٢/٢٠١٥ سمحت الرقابة العسكرية الإسرائيلية بنشر نبأ قيام أجهزة الأمن باعتقال عدد من الشبان اليهود للاشتباه في ارتكابهم جريمة إحراق منزل عائلة دوابشة، فضلاً عن اعتداءات إرهابية أخرى).

يشار إلى أن القدس الشرقية هي الصانع المركزي للمواجهات. فبسبب وضع القدس، وخصوصاً المخاوف الفلسطينية من خطوات إسرائيلية من طرف واحد في الحرم القدسي، نشب "العنف"، وخرج من القدس الشرقية معظم منفذي عمليات الطعن والدهس.

وكتب المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس" عاموس هرئيل (١٦/١٠/٢٠١٥) أن الدور القيادي للقدس في هذه المواجهة فاجأ رجال الاستخبارات ومختلف الخبراء في الشؤون الفلسطينية. وكان بين هؤلاء مَنْ توقع نشوب احتجاجات، ومَنْ فهم مغزى الغضب الكامن والمتراكم في صفوف الفلسطينيين بعد نحو خمسة عقود من الاحتلال الإسرائيلي في ضوء مشاعر انعدام المخرجين السياسي والاقتصادي.

وأشار إلى أنه في المداولات الأسبوعية التي تجري في قمة المؤسسة الأمنية جرى أيضاً ذكر العواقب المحتملة للاحتكاك الذي لا يتوقف مع الجيش والمستوطنين في المنطقتين "ب" و"ج"، اللتين

لم يحظَ فيهما السكان، ولو ظاهرياً، بأي حماية من جانب السلطة في رام الله. وقد جرى في العمق بحث التأثيرات المحتملة لما يجري في العالم العربي، وخصوصاً الأعمال الفظيعة باسم الدين لقتلة تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش"). وعلى مدى العامين الأخيرين كانت تُذكر المخاطر حتى أمام المستوى السياسي الذي كان في الغالب واثقاً بقدرته على مواصلة إدارة الوضع القائم من دون أن تتجه الأمور نحو الانفجار. وعندما تولى غادي أيزنكوت منصب رئيس هيئة أركان الجيش، في منتصف شباط / فبراير ٢٠١٥، خرج في جولات في "فرقة غزة" وفرقة "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية)، وقال للضباط هناك إن حزب الله هو العدو الأخطر الذي يواجه الجيش الإسرائيلي، لكن الجبهة التي كان متوقفاً أن تشتعل أولاً هي الجبهة الفلسطينية. غير أن ما لم يتمّ توقّعه، ولم يجر فهمه، هو الشكل الذي سيخرج فيه شباب القدس الشرقية، وخصوصاً من الفئة العمرية ٢٠ وماً دون، من حملة الهويات الإسرائيلية والمتحدثين بلغة عبرية جيدة، ليأخذوا بأيديهم زمام المبادرة ويواصلوا الهجوم، يوماً بعد يوم، على المدنيين ورجال الشرطة، مع علمهم بصورة واضحة أن هناك خطراً كبيراً في أن يتعرضوا لإطلاق نار، أو أن يُضربوا حتى الموت خلال دقائق معدودة من لحظة إشهارهم السكين.

وكتب هرنيل أيضاً: "إن هذا الجيل الذي يبدي استعداداً مفاجئاً للتضحية المطلقة والعمياء، هو أيضاً الجيل الذي لا يكاد يتذكر مشاهد الانتفاضة الثانية (في سنة ٢٠٠٠). فمن كان في الخامسة، أو في السابعة، أو في العاشرة من عمره، عندما سارت الدبابات الإسرائيلية في شوارع رام الله لأخر مرة، وطوّقت المقاطعة، لا يأخذ كثيراً في الحساب الثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون جزاء اندلاع انتفاضة جديدة. ولهذا، فإن أبناء القدس الشرقية يخوضون المواجهات، ويجرون معهم شباناً آخرين أيضاً، في الضفة والقطاع، وكذلك قيادة السلطة التي تنجرّ خلف الأحداث من دون أن تبدي أي قدرة فعلية على السيطرة عليها."

وفي ضوء الاتهامات الموجهة إلى الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، وصولاً إلى إعلانها حركة غير قانونية، ركزت تحليلات كثيرة على مساهمة فلسطينيي ٤٨ في الهبة الحالية. وورد مؤخراً في "تقدير موقف" قمت بكتابته مع الزميل إيطانس شحادة لـ "مركز مدى الكرمل"، أن المرء يُصاب بالدهشة جزاء أوجه التشابه إلى درجة التطابق شبه الكامل بين معظم ردات الفعل الإسرائيلية الأخيرة على مشاركة الفلسطينيين في الداخل في الهبة الشعبية، وبين أغلبية ردات الفعل على مشاركتهم في هبّات شعبية سابقة، وخصوصاً دورهم في الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠. غير أن أوجه الشبه هذه تشكل دليلاً آخر على أن جوهر تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل لم يتغيّر، إذ لا تزال المقاربة الأمنية هي السمة الأبرز المسيطرة منذ ما بعد نكبة ١٩٤٨. وينسحب هذا الأمر على ردات الفعل الرسمية بقدر ما ينسحب على ردات الفعل الصادرة عن كثير من المحللين ومعاهد الأبحاث. وأصحاب ردات الفعل هذه يتجاهلون حقيقة أن قضية الفلسطينيين في الداخل هي جزء من القضية الفلسطينية عامة.

وفقاً لبعض التحليلات، فإن إسرائيل فشلت في القضاء على الهوية الوطنية المشتركة للفلسطينيين داخل إسرائيل وخارجها، وثبت مرة أخرى أنه على الرغم من "التطورات المستقلة" لمجالات هذا الوجود، فإن ارتباط الفلسطينيين بقي قوياً بماضيهم التاريخي وبهويتهم الفلسطينية وبالعلاقات العائلية، وهي أمور تولّد معاً شعوراً بالتضامن يوضع موضع اختبار في كل مرة ينشأ وضع يلحق فيه أذى كبير بحياة الفلسطينيين، أو برموز وطنية ودينية مثل المسجد الأقصى. وورد مثل هذا التحليل، على

سبيل المثال، في سياق "تقدير موقف" جديد صادر عن مجموعة باحثين في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب في أواخر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥. لكن هذا التحليل لم يُفض إلى أي استنتاج خارج عن المألوف، وإنما اكتفى أولئك الباحثون بدعوة الحكومة الإسرائيلية إلى أن تدرس من جديد سياستها العامة حيال الأقلية العربية في إسرائيل، وخصوصاً تسريع وتوسيع تنفيذ الخطوات التي بُدئ بها من أجل "زيادة الاندماج الاقتصادي للسكان العرب"، وأشاروا في الوقت عينه إلى أن هذه الموضوعات جرى بحثها في الاجتماعات التي جرت في ٢١ أيار / مايو ٢٠١٥ بين رئيس الحكومة ورئيس القائمة المشتركة، وأنه على أساسها جرى وضع جزء لا بأس به من الخطط التي تنتظر التنفيذ. ومثل هذه الدعوة صدر أيضاً عن بعض الأصوات العربية في الداخل إلى ناحية تحميل أعضاء الكنيست العرب ولجنة المتابعة العليا مسؤولية تبعات هذه السياسة الإسرائيلية.

ويثبت إعلان نتنياهو، وفحواه أنه ماضٍ قدماً في إجراءات سنّ "قانون إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي"، أمرين كثيراً ما جرى الحديث عنهما:

أولاً، أنه بعد ازدياد التحولات الكولونيالية والعنصرية داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي إطار حركاته السياسية الرئيسية ومؤسساته الأمنية والاستيطانية والدينية، تسعى المؤسسة الرسمية الإسرائيلية لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، وتصفية قضيته الوطنية، وفرض ذلك كأمر واقع يتم الاعتراف به دولياً وإقليمياً، بينما تتمثل الحلقة الأخطر في هذا المسعى في محاولة فرض الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، أو مقايضة اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة باعتراف إسرائيلي بدولة "بانتوستونات" (معازل) على أقل من نصف مناطق الضفة الغربية تكون منزوعة السيادة، وطبعاً من دون القدس ومن دون حل قضية اللاجئين.

ثانياً، أن إسرائيل لا تملك رغبة حقيقية في إنهاء حالة العداء المتفاقمة بينها وبين المواطنين الفلسطينيين، كونها تعرف أن إنهاء هذا العداء يتطلب منها التخلي عن صيغة النظام الحالي للدولة، وإقامة نظام عادل وديمقراطي مكانه. ومن هنا تعمل إسرائيل في مسارين ثابتين ومتوازيين لكبح المطالب القومية والسياسية لهؤلاء المواطنين الفلسطينيين: المسار الأمني (العصا)، ومسار المكافآت الاقتصادية (الجزرة).

وتتعلق وتيرة استعمال هذين المسارين / الأدوات بالتصرف السياسي للفلسطينيين في إسرائيل من جهة، وبالأوضاع السياسية والأمنية العامة من جهة أخرى.

ولم يعد خافياً أن ترجمة المسار الأمني تتم بالملاحقة السياسية والأمنية الفردية للقيادات الفلسطينية، وبالملاحقة الجماعية، ولا سيما في أوقات التوترات الأمنية، مثلما حدث في إبان فترة الحرب الأخيرة على غزة، وما يجري خلال الهبة الحالية، وصولاً إلى قرار إعلان الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي حركة غير قانونية.

ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذا التعامل في منع قيام وحدة نضالية بين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، والفلسطينيين في الضفة الغربية، وهي وحدة ربما تكون بداية لالتحام النضال السياسي لجميع فئات الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية.

وبالتوازي مع هذا تلجأ إسرائيل إلى سياسات الاحتواء بواسطة مسار السياسات الاقتصادية - الاجتماعية، وخصوصاً مع رؤساء السلطات المحلية العربية، ومع عدد من رجال الأعمال العرب، بغية إيجاد نماذج نجاح على المستوى البلدي وعلى مستوى رجال الأعمال، ويكون هذا الأمر مشروطاً دائماً بالموقف السياسي.

ومع أن نتنها هو طرح هذه المرة على فلسطينيي ٤٨ صيغة "دولة يهودية وديمقراطية"، وفسرها بأنها "دولة يهودية بصفتها الدولة القومية لشعبنا، ودولة ديمقراطية تحترم جميع مواطنيها بغض النظر عن ديانتهم وعرقهم وجنسهم"، فإن هذه الصيغة لا تخدع أحداً نظراً إلى كونها هي أيضاً تسعى لرفع هوية إسرائيل كدولة يهودية إلى مستوى دستوري عال ومحصن، وهذا بالتأكيد لا يشمل الديمقراطية كهوية في المرتبة نفسها. و"الديمقراطية" هنا ستكون شكلية تتركس سلطة الأغلبية، وتخلو عملياً من أي التزام تجاه قيم كونية عامة مثل حقوق الإنسان والمساواة، وبالتالي من الواضح أن مثل هذه "الديمقراطية" ليست حقيقية بتاتاً.

### الجيش يعرض "خطة جدعون"

عرضت قيادة الجيش الإسرائيلي في مطلع كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥ "خطة جدعون" للجيش الإسرائيلي، والتي ستعرض في وقت لاحق على المجلس الوزاري المصغر لإقرارها. وبحسب تحليل المعلق العسكري لصحيفة "هآرتس"، فإن الخطر النووي الإيراني لم يعد يحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات هيئة الأركان العامة، وإنما أصبح يتقدمه في القائمة، على الأقل للأعوام المقبلة، مواجهة انعكاسات انعدام الاستقرار الإقليمي على وضع الحدود، وعلى أوضاع المناطق الفلسطينية المحتلة، وبات يجري توظيف جزء أساسي من الموارد الأمنية اليوم في هذا الموضوع الذي يتقدم في الأولوية على إيران (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٣/١٢/٢٠١٥).

ومما نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية بشأن الخطة، يمكن استشفاف ما يلي:

١ - سيطراً تغيير جوهرى على سلاح البر الإسرائيلي خلال سنة ٢٠١٦، إذ ستنتقل جميع الميزانيات المخصصة لشراء العتاد، ولصيانة سلاح البر، من شعبة التكنولوجيا والإمدادات العسكرية إلى سلاح البر. وهذه الخطوة تعكس السعي لتعزيز سلاح البر على حساب هيئة الأركان العامة، وجعله عنصراً أساسياً في بناء القوة.

٢ - إجراء تقليصات واسعة النطاق في تشكيلات غير مقاتلة، والتوفير الذي ستحققه هذه التقليصات سيخصص لإنشاء ذراع "سايبير"، على أن يكون قائد هذه الذراع برتبة لواء أسوة بسلاحي الجو والبحر، ومن أجل تعزيز سلاح البر في مختلف ميادين القوة - التدريب؛ التزود بعتاد وأسلحة؛ تطوير وسائل قتالية.

٣ - بدءاً من سنة ٢٠١٦ ستطراً زيادة ملموسة في كل ما يتعلق بـ "طول النفس" لدى الجيش الإسرائيلي - في الذخيرة، والوقود، والغذاء، وقطع الغيار وغيرها. وهذه الزيادة ستسمح للجيش بالعمل من دون أن يكون مرتبباً بالإمدادات من مصادر خارجية، وبخوض قتال كثيف على عدة جبهات لوقت أطول من أي مرة في الماضي. وبحسب المحلل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أليكس فيشمان، فإن هذا هو أحد الدروس الأساسية المستخلصة من جولات القتال في قطاع غزة خلال الأعوام الأخيرة، والتي استمرت بين ٣٠ و٥٠ يوماً، وتركت الجيش مع مخازن خالية من الذخيرة في مجالات حساسة، ولا سيما الذخيرة الجوية. كما تشكل هذه الزيادة أيضاً جزءاً من خطط القتال التي يعدها الجيش في حال نشوب مواجهة كثيفة مع حزب الله على الجبهة الشمالية (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ١ / ١٢ / ٢٠١٥). ■